التّنوع الثّقافي في الجزائر: التّعايش مع الاختلاف

Cultural diversity in Algeria: coexistence with difference

أ. ابراهيم سعد الشاكر*

تاريخ الاستلام: 2021.04.12 تاريخ القبـول: 2021.10.02

ملخّص: تهدف هذه الدّراسة إلى التّعرف على واقع التّنوع الثّقافي في الجزائر، فتاريخ البنيّة الثّقافية للجزائر بيّن بأن التنوع الثقافي والحضاري أصيل فيها، غير أن المستعمر الفرنسي عمل على طمس الهويّة العربيّة الإسلامية من خلال تهميش اللّغة العربيّة، وبعث المسألة الأمازيغية لصالح هيمنة اللّغة الفرنسية وثقافتها، وهذا ما طرح عشية استقلال الجزائر مشكلة ثقافية، زادت حدتها مع تسييس الذوات الثقافية في الجزائر للمسألة الثقافية، فبرزت التباينات الثقافية، وعلى الرغم من الاختلاف فإن هناك تعايش بين هذه الذوات في إطار الوحدة الوطنية.

كلمات مفتاحية: التّنوع؛ التباين؛ اللّغة، التّعايش، الثّقافة.

AbstractThis study aims to identify the reality of cultural diversity in Algeria. The history of Algeria's cultural structure has shown that the cultural and civilizational diversity there is authentic. However, French colonialism took the initiative to erase the Arab-Islamic identity by marginalizing the Arabic language and reviving the Amazigh question for the benefit of the hegemony of the French language and its culture, and this presented to the eve of the independence of Algeria a cultural problem, which has intensified with the politicization of cultural trends in Algeria, cultural differences have appeared and despite the difference, there is coexistence between these trends within the framework of the national unity.

Keywords: Diversity; variance; Language; coexistence; culture.

* - جامعة يحي فارس -المدية، الجزائر.

البريد الإلكتروني: chakerfezzani@gmail.com (المؤلف المرسل)

1. مقدّمة : يعتبر تحقيق الانسجام والاندماج داخل الدولة الوطنية الغاية والهدف الأسمى لكل نظام سياسي وبذلك يكون الرهان هو العمل على جعل التنوع الثقافي في المجتمع وسيلة لتحقيق الاندماج بين المكونات الثقافية للدولة، وهذا ما يقود في النهاية إلى التسامح، الذي يضمن التعايش.

إن تتبع مسار تطور المسألة الثقافية في الجزائر يبين بأن التنوع الثقافي فيها هو تنوع أصيل تاريخيا، تطور عبر مراحل زمنية في الماضي، ليأخذ صورته الحالية في الحاضر، وهي تعكس بأن المكونات الثقافية للأمة الجزائرية لها ماضي وثقافة مشتركة، غير أن تسييس المسألة الثقافية في الجزائر، إضافة إلى تأثير العامل الخارجي أدى إلى تأزم المسألة.

عمل الإستعمار الفرنسي على تفكيك النسيج الإجتماعي الجزائري من خلال تسييس التباينات الثقافية وتقسيمها إلى تكوينات ثقافية موالية للإدارة الفرنسية، ومتشبعة بالثقافة الفرنسية. وعلى هذا الأساس حاول صانع القرار في الجزائر منذ الإستقلال انتهاج سياسة ثقافية، الغاية من ورائها تحقيق الانسجام والتعايش بين الذوات الثقافية للأمة الجزائرية.

إلى هنا وبناءً على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما هو واقع التنوع الثقافي في الجزائر؟

2. ماهية التنوع الثقافي: إن بروز أزمة الهويات في العالم بقوة، أدى إلى طرح النقاش بغزارة بين الباحثين والمفكرين حول التنوع الثقافي في المجتمعات، وأصبح الرهان قائما على كيفية جعل هذا التنوع في خدمة الانسجام الاجتماعي داخل الدولة.

1.2 مفهوم التنوع الثقافي:

تباينت تعريفات التنوع الثقافي، وذلك بسبب اختلاف الرؤى والمواقف حول التباينات الثقافية، ومن بين أهم هذه التعريفات ما يلي:

- «وجود جماعات ذات خصائص ثقافية مشتقة، وليست خصائص فردية أو بيولوجية فريدة من نوعها، وهذه الجماعات تشترك في بعض القواسم المشتركة الخاصة بالأصل والتاريخ والتقاليد، بالإضافة إلى بعض النظم من المعتقدات والممارسات في هذا الصدد ». (سيابيرا، 2012، صفحة 32)؛
- عرفت اليونسكو عام 2002 التنوع الثقافي بأنه: «الثقافة تأخذ أشكالا متنوعة عبر الزمان والمكان، وهذا التنوع يتجسد في تعدد هويات الجماعات والمجتمعات، والتنوع ضروري للجنس البشري مثل التنوع البيولوجي الطبيعة». (Dietz, 2007, p.07)؛

إن الحديث عن التنوع الثقافي ساعد على بروز مفهوم آخر، هو مفهوم التعددية الثقافية، والذي بدوره عرف مجموعة عديدة من التعريفات، ومنها ما يلي: «التعددية الثقافية هي تعبير عن التنوع الثقافي للمجتمع، و يراد به التعايش داخل نطاق المجتمع السياسي ما بين الجماعات المتمايزة دينيا أو اثنيا أو عرقيا، التي يرى أعضاؤها تبايناتهم الثقافية عن غيرهم من زاوية كونها تشكل عناصر رئيسية في هويتهم ». (علي مجيد، 2010، صفحة 13).

انطلاقا مما سبق يتضح بأن التباينات الثقافية داخل المجتمع، فرضت التنوع الثقافي، وإن هذا الأخير أوجب التعددية الثقافية التي تعني ضرورة التعايش بين التباينات الثقافية داخل المجتمع.

2.2 أسباب التنوع الثقافي: هناك أسباب عديدة تؤدي إلى التنوع الثقافي داخل المجتمع الواحد، وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:

أ)اللّغة : تعتبر اللغة من أهم الأسباب المؤدية إلى التنوع الثقافي، حيث أصبحت اللغة تلعب دورا كبيرا في رسم حدود المجتمعات السياسية في البلدان المتعددة اللغات.

ويرى علم الاجتماع اللغوي المعاصر بأن الهوية هي ظاهرة لغوية، حيث أن الدور الذي تلعبه اللغة في التفكير والإدراك هو دور كبير، وتتأسس عليه شخصية الإنسان، فاللغة دور بارز في تكوين الثقافات وتشكل الهويات، سواء كانت هوية دينية أم سياسية أم عرقية.

ب)البناء الفكري للحركات الوطنية: إن الطرح الفكري الذي يشكل إيديولوجية الحركات الوطنية له دور كبير في بروز التنوع الثقافي، حيث تعمل تلك الحركات على تعبئة الأقلية ورص صفوفها من خلال هيكلة مطالبها في النشاط السياسي المجابه لعملية بناء الأمة، وذلك من خلال الربط بين الحرية الفردية والانتماء الثقافي.

3. تاريخ البنيّة الثّقافيّة الجزائريّة: إن الاستعماري الفرنسي في الجزائر أسس لمشكلة ثقافية ذات بعد تمزيقي سياسيا، فكريا واجتماعيا، بدأت عناصرها تتفاعل لتتعقد بعد الاستقلال، وبالتحديد في آخر عشرية من القرن العشرين. (بن قينة، 2000، صفحة 13).

وإذا كانت المشكلة الثقافية في الجزائر برزت معالمها وطنيا منذ الثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين في صورة مناوشات ذات طابع عرقي وإيديولوجي، فإنها أصبحت في الوقت المعاصر تمثل حقيقة مشكلة متأزمة.

1.3 الإستعمار الفرنسي واللّغة العربيّة: لقد أدرك المستعمر الفرنسي منذ احتلاله للجزائر بأن اللّغة العربيّة تمثل الركيزة الأساسية في هوية المجتمع الجزائري، الأمر الذي جعله يؤسس لحلف قوي بين المؤسسات العسكرية والفكرية والدينية لوضع استراتيجية هدفها الأساسي هو احتقار اللغة العربية لدرجة أنها تصبح تمثل عقدة لدى الفرد الجزائري، وطرح البديل عن ذلك وهو اللغة الفرنسية.

قبل الحرب العالمية الأولى كانت الإدارة الإستعمارية في الجزائر تُظهر نوعا من الليونة اتجاه الكتاتيب القرآنية التي كانت تدرس اللغة العربية، غير أنه بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 05 ماي 1931 - أي بعد مضي قرن على احتلال الجزائر - قامت الإدارة الإستعمارية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والقوانين التعسفية الهادفة إلى إجهاض الحركة الإصلاحية وتهميش لغة القرآن باعتبارها أداة مهمة للتفقه في الدين، وإحداث النهضة الفكرية التي تسبق كل ثورة، حيث كان من بين أهم القوانين

الجائرة التي سنها المستعمر هو ذلك القانون الذي يعتبر اللّغة العربيّة لغة أجنبيّة في الجزائر، وهذا ما نتج عنه ملاحقة واضطهاد معلميها وتغريمهم وحبسهم بعد غلق المدارس.

لقد كان هدف المستعمر الفرنسي من وراء اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية وترسيم اللغة الفرنسية هو تكريس " الجزائر الفرنسية " إلى أبد الآبدين، ففي إطار الاحتفال بالمئوية المشؤومة للإستعمار الفرنسي في الجزائر قال أحد المغرورين الفرنسيين: « إن هذا الاحتفال إنما لنصلي صلاة الجنازة على الإسلام والعروبة في الجزائر، فقد قبرناها إلى الأبد... الجزائر فرنسية في كل أشيائها ». (زبيري، 1999، صفحة 50، 51)

2.3 الإستعمار الفرنسي والمسألة الأمازيغيّة: أما الأخطر في ذلك كله هو استغلال المستعمر الفرنسي للمسألة الأمازيغية في المغرب العربي، وذلك من خلال التركيز على الجزائر باعتبارها قلب المغرب العربي فبعدما تمكن الإحتلال الفرنسي من المغرب العربي (الجزائر سنة 1830، تونس سنة 1881، المغرب الأقصى سنة 1912) واجهته مقاومة شرسة قوية، تيقن من خلالها بأن هذا المغرب العربي تجمعه وحدة، جعلته متماسكا وقويا، وهذه الوحدة قوامها الإسلام والعروبة، ولكسر هذه الوحدة اهتدى المستعمر الفرنسي إلى ابتداع قضية " أمازيغ " و " عرب " على أساس أنهما أمتين مختلفتين في كل شيء ولا تجمعهما إلا الأرض، وذلك لضرب الصلة بين الإسلام عقيدة، والعربية لسانا وإطارا. لم يقف المستعمر الفرنسي عند هذا الحد، وإنما دعا كذلك إلى جعل العربية الفصحى " عربيات عامية " ليكون بعد ذلك الإنتقال من الأمازيغية إلى الفرنسية.

ومن هنا انطلق المستعمر الفرنسي في الترويج لفكرة أن سكان شمال إفريقيا بعضهم عرب، وبعضهم أمازيغ وأن الأمازيغ هم الأغلبية، وعليهم أن يعودوا إلى عاداتهم وتقاليدهم، وحتى نصرانيتهم قبل الإسلام، وأن يُعادوا العربية، وتبني الأمازيغيات المغاربية كخطوة أولى للابتعاد عن العربية، واحتضان الفرنسية بمضمونها النصراني.

ولتجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع عملت الإدارة الإستعمارية على تأسيس دور للرعاية الإجتماعية كغطاء للتنصير، مستغلة في ذلك ظروف الجهل والفقر في الأرياف والجبال، وفي هذا السياق اعتبر " جود فروي ديموبين " (Gaude Froy DEMOMBYNES) وجود العنصر الأمازيغي قوة نافعة لسياسة فرنسا في التفرقة بين العرب والأمازيغ، حيث قال: «إن الفرنسية ينبغي أن تصبح عند الأمازيغ عمليا هي لغة الإدارة والإقتصاد واللغة الفرنسية هي التي ينبغي أن تكون الأداة اللغوية للحضارة الحديثة بالنسبة إليهم». (بلكا حراز 2014 صفحة 125).

استعمل المستعمر الفرنسي البربرية ضد التعريب، وذلك عن طريق ترقية اللهجات القبائلية المختلفة، وفي هذا الإطار أنشأ المستعمر الفرنسي عام 1885 كرسي للهجات البربرية بدار الآداب بالعاصمة. (ريسلير 2016 صفحة 218)

لقد عملت فرنسا إبان استعمارها لبلدان المغرب العربي عموما، والجزائر خاصة على فرنسة تلك المجتمعات من خلال الغزو اللّغوي والغزو الثّقافي. (السحمراني، 2002، صفحة 92).

لقد انفجرت المشكلة الأمازيغية في الجزائر عام 1949 بعد بروز زعيم الحركة الأمازيغية " محند علي يحي " في فرنسا، التي أصبحت ملاذا للحركة الأمازيغية، والتي دعا بعض أعضائها إلى تكوين حزب الشعب القبائلي بعد الإستقلال، وبالضبط سنة 1967 تم إنشاء " الأكاديمية الأمازيغية " في فرنسا برعاية فرنسية، للوقوف في وجه التعريب في التعليم والإدارة. انطلاقا من هنا يتضح بأن المستعمر الفرنسي لعب دورا اساسيا في صناعة المشكلة اللغوية في الجزائر، حيث أنه عمل على زرع البذور الأولى لهذه المشكلة ولتشتد وتتعقد أكثر غداة الاستقلال.

4. الذوات الثّقافيّة في الجزائر بين الاختلاف والتّعايش: إن توجه السلطة في الجزائر بعد الاستقلال إلى توحيد اللغة والثقافة في إطار وجود تعددية لغوية، وتنوع ثقافي، أدى إلى بروز تيارات خارج الدّولة، تطالب باحترام الخصوصيات اللغوية والاختلاف الثقافي، وهذا ما تمخض عنه طرح متناقض للمسألة الثقافية في الجزائر في شكل: "عربي-بربري"، "مفرنس -معرب"، "سلفي -حداثي".

لقد ازدهر النقاش في السنوات الأخيرة حول البناء الثقافي الجزائري، وما يطرحه من مسألة " تعايش الذوات المتناقضة "، (دليو، 2002، صفحة 202) وفي هذا الصدد يمكن القول بأن هناك أربعة ذوات ثقافية في الجزائر أسهمت في رسم المشهد الثقافي في الجزائر، وهي كالتالي:

1. الذات المعربة: التي ترى في العربية أصل الأمة الجزائرية؛
2. الذات الإسلامية: التي تنطلق من الإسلام في تفسيرها للهوية الثقافية الجزائرية؛
3. الذات الأمازيغية: التي تدعو إلى الاعتراف التاريخي بالهوية الجزائرية؛
4. الذات المفرنسة: وهي المولعة بثقافة الغالب.

ولقد دخلت هذه الذوات في صراع، وأصبحت كل ذات تعمل على تشويه صورة الذات الأخرى، وتطرح نفسها كنموذج ناجح لآمال الشعب الجزائري.

1.4 الذات المعربة: فمن خلال النّصوص الأساسيّة لجبهة التّحرير الوطني حول المشروع الثقافي الجزائري يتبين من أن الثقافة الجزائريّة وطنيّة، ثوريّة وعلميّة (جبهة التحرير الوطني، 1979، صفحة 79) وعلى هذا الأساس فإنه عشية الإستقلال طغت على الخطاب الرسمي السياسي حول الثقافة ثوابت أساسية، وهي:

- ارتباط الثقافة باللّغة والأصالة: فاللّغة العربيّة هي أداة لإعادة بحث التراث الوطني، واستعادة الماضي الثّقافي والحضاري، الذي هُمِّش أثناء الإحتلال الفرنسي، والذي نتج عنه تراجع اللغة العربية كوسيلة رسمية في التواصل، نظرا للعلاقات بين الغالب والمغلوب في الحقبة الإستعمارية؛

- ارتباط الثقافة بالتغيير والثورة، وذلك من خلال محاربة ثقافات الطوائف (الرياشي، 1996، صفحة 472).

عمل الإستعمار الفرنسي على طمس معالم الهوية الثقافية الجزائرية، من خلال إقصاء وتهميش اللّغة العربيّة وعليه حاولت النخبة المعربة الجزائريّة منذ الإستقلال إعادة المكانة المرموقة للغة العربيّة، وذلك من خلال انتهاج سياسة التّعريب، وهذا ما يعرف بالتخطيط اللغوي، الذي هو من أهم الأدوات التي تهدف إلى تدعيم مكانة اللغة الرسمية، وتحقيق التّوازن بين اللّغات إن وجدت.

وما ينبغي الإشارة اله هو أن التعريب في الجزائر لم يكن يهدف منه إقصاء اللّغات الأجنبيّة (فضيل 2013 صفحة 76)، وإعلان تحريم الفرنسية في التعليم و التعاملات، و إنما هو الحرص على استعادة اللغة العربية لمكانتها.

وفي هذا السياق أثارت، -ولأول مرة - نيكول غونييه(Nicole Gueunier)، مصطلح " الأمن اللّغوي"، فهي ترى بأن الحاكم يجب أن يحترم منزلة كل لغة، ووصلت إلى ربط أهميّة الأمن اللّغوي بنظيره من الأمن الفكري والغذائي والمائي، و أما النتيجة الأساسيّة التي وصلت إليها الباحثة هي أن الأمن اللّغوي لا تهدده اللّهجات المحليّة، إذ أن كل دولة في العالم توجد بها لغة رسميّة ولهجات، وأن الذي يحول دون تحقيق الانسجام الإجتماعي هو دخول اللّغات الأجنبيّة في مزاحمة اللّغة الوطنيّة (فضيل، 2013، صفحة 76).

وما ينبغي التأكيد عليه هو أن دستور 1989 شكل منعطفا حاسما في سياسة التّعريب، ففي 16-01-1991 جاء قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة، ومن بين أهم ما جاء فيه هو إلزام جميع الإدارات العموميّة والهيئات والمؤسسات باستعمال اللّغة العربيّة وحدها في كل أعمالها، بالإضافة إلى تحرير كل الوثائق الرسميّة باللّغة العربيّة.

إن هذا القانون أثار حفيظة المثقفين الأمازيغ، الذين يقرون باللغة العربية لغة وطنية ورسمية للوطن الجزائري، غير أنهم يطالبون إضافة اللّغة الأمازيغيّة كلغة وطنيّة لها حقوقها الطبيعيّة على الدّولة الجزائريّة. (مناصرة، 1999، صفحة 25).

2.4 الذات الإسلاميّة: وهي تنطلق من أن التراث والثّقافة الإسلاميّة هي البديل الأمثل لحل مشاكل المجتمع، وذلك يكون عن طريق إقامة الدّولة الإسلاميّة على أساس ديني، ولقد لاقت هذه الذات تجاوبا كبيرا من طرف الشعب خلال سنوات التسعينات، وفي هذا السياق يرى " عمار بلحسن " بأن هذا الواقع هو عبارة عن إجابة المجتمع التّقليدي المهمش عن انحطاط الدولة وفساد نظامها، وقد اتخذت الحركات الدينية من المساجد منبرا لها، للتعبير عن برامجها وأهدافها، إلا أن انزلاق هذه الحركات نحو العنف أدى إلى إضعافها، كما أن هذه الحركات وصلت إلى حد تكفير الديمقراطية، حيث أعلن " علي بلحاج " صراحة : « أنا أكفر بالديمقراطية » (عياشي، 1993، صفحة 46).

وما ينبغي الإشارة إليه هو أنه ضمن المعارضة الإسلامية توجد أربعة اتجاهات:

1. اتجاه الجماعات الإسلامية الراديكالية بتوجهاتها الفكرية والسياسية والعسكرية.
2. اتجاه الحركات الإسلاميّة المعتدلة.
3. اتجاه الإسلاميين المحايدين من مثقفين ومفكرين.
4. اتجاه الإسلاميين المتشددين، والمؤيدين للسلطات الاستبدادية.

وما يجب التأكيد عليه هو أن موجة العنف التي عرفتها الجزائر، لا علاقة لها بالدين الإسلامي السمح وإنما مرجعها إلى الانسداد السياسي، وغياب العدالة الإجتماعية والقمع الأمني.

3.4. الذات الأمازيغية: عرفت منطقة تيزي وزو عام 1980 أحداث عنف، أيقظت مسألة الثقافة والهوية الوطنية، وفي هذا السياق قال "محمد حربي": « إن انتفاضة تيزي وزو تستهدف الدولة التسلطية، وتطرح أمام الجزائريين كل مشكلة الإثنية والحق في التغاير» (دليو، 2002، صفحة 211).

لقد تمخض عن أحداث الربيع الأمازيغي ما يلي:

1. تعليم اللغة الأمازيغية، وزيادة البرامج الإذاعية
2. إنشاء جمعيات لشباب أمازيغيين على مرحلة الثمانينات.
3. التمهيد لانتفاضة أكتوبر 1988، وفتح باب التعددية السياسية (مناصرة، 1999، صفحة 54).

وفي إطار الحركة الأمازيغية يمكن التمييز بين أربعة اتجاهات:

أ)- نزعة التعددية الثقافية: و التي تنادي بضرورة الاعتراف الرسمي بحق الأقلية في الاحتفاظ بلغتها و ثقافتها؛

ب) - نزعة الإحياء الأمازيغي العرقية: و هي الأكثر تطرفا، حيث تدعو إلى وقف سياسة التعريب، باعتبار أن العربية هي لغة أجنبية، وتركز هذه النزعة على نقطتين أساسيتين: الأولى مفادها أن مادام العرب المسلمين كانوا مستعمرين و ليسوا فاتحين، فإن اللغة العربية فُرضت عليهم بالقوة والإكراه، وأن الدين الإسلامي دين غريب عنهم، وأما النقطة الثانية فجوهرها أن الفرنكوفونية هي الأقرب للثقافة الأمازيغية، وهذا ما فرض كتابة الأمازيغية بالحروف اللاتينية، وحسب بعض المفكرين فإن هذه النزعة تلقت الدعم و المساندة من طرف فرنسا؛

ج) - نزعة دمقرطة الحياة السياسية: و هي التي تحرص على إقامة الديمقراطية في الجزائر، وهي التي لا تؤكد على عنصر اللغة والثقافة، باعتبارهما تدخل ضمن شؤون الدولة.

د) نزعة شعبية ائتلافية: وهي تضم عامة الناس، وهي تؤكد على الإنتماء العربي الإسلامي، وعلى استخدام اللغة العربية في رسم الأمازيغية، وتعتقد هذه النزعة بأن الإنتماء إلى القبائل الأمازيغية، لا يؤثر على المجال العربي الإسلامي.

وفي أوت 1998 تقدمت "الحركة الثقافية البربرية" المعروفة اختصارا باسم (أمسيبي) بشكوى، تطلب فيها تدخل الأمم المتحدة للتحقيق في الأوضاع الإنسانية بالجزائر، عبر وثيقة موسومة بـ : " انتهاكات حقوق الهوية الثقافية واللغوية للأمازيغيين الجزائريين "، و تمثلت مطالب هذه الحركة في : الاعتراف بالأمازيغية كثاني لغة وطنية رسمية، واعتماد اللّغة العربيّة العاميّة بدل اللّغة العربيّة الفصحى، وكذلك المساواة بين اللغات والثقافات الجزائرية أمام القانون (بن قينة، المشكلة الثقافية في الجزائر، صفحة 87).

يمكن تفسير هذه الدعوى الداخلية للتدخل الخارجي بفشل النظام السياسي في احتواء الحركة الأمازيغية، و في هذا السياق يقول " نذير معروف " حول التنوع الثقافي في الجزائر: «إن عجز النظام السياسي الجزائري عن إنتاج الدولة، هو الذي أدى إلى طرح مسألة الهوية في الجزائر بهذه الحدة المبالغ فيها كملجأ، سواء كان الأمر يتعلق بالمستويات ما قبل الوطنية أم الوطنية، فهذه العودة نحو قضايا الهوية في المجتمع تمثل بديلا و تعويضا عن الدولة العاجزة »(Marouf, 1993, p.14) .

إن المسألة الأمازيغية تظهر إلى السطح، وتتخذ الطابع السياسي عندما تضعف الدّولة، وقد استغلت الحركات الأمازيغية الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر منذ أكتوبر 1988.

في الحقيقة إن اللغة العربية ليست لها أية مشكلة أو عداوة مع الأمازيغية ولا مع الناطقين بها، بل على العكس من ذلك، فالأمازيغيون أسهموا بقسط كبير في ترقية وسائل الحضارة والثقافة، ومنها اللّغة العربيّة، وفي هذا المضمار يقول " الودغيري " :« العربيّة لم ينظر إليها في يوم من الأيام على أنها لغة جنس من الأجناس يسمون العرب، بل كانت في نظر المسلمين جميعا لغة القرآن الكريم والعقيدة والإسلام، ولغة الوحدة والرابطة اللاحمة بين مختلف الشعوب والأجناس المنضوية تحت لواء الدين، فلم ينازعوا في مكانتها وسيادتها إلا حين تراجع الوازع الديني، وبدأت تحل محله نوازع قومية وطائفية وعرقية، وفلسفات مادية، ومصالح سياسية ودوافع إيديولوجية داخلية وخارجية ». (الودغيري، 2000، صفحة 142)

لقد عاش المجتمع الجزائري قرونا من التعايش التلقائي بين مكوناته وتناقضاته، حيث لم يسجل هذا التاريخ الطويل حروبا بين العرب والأمازيغ، ذلك أن الشخصية المستقلة والهوية لم تظهر إلا في العصر الحديث وكانت بداياتها كما ذكرنا سابقا مع الإستعمار الفرنسي، ليتطور الأمر مع بلورة ثقافة وإيديولوجية بظهور نخب جديدة واعية بثقافة الحقوق الثقافية، وبالتالي أعادت الحركة الأمازيغية النقاش حول قضية الهوية، وأسس الدولة الجزائرية، لتكون بذلك المسألة الأمازيغية من القضايا الكبرى المطروحة اليوم على الدولة والمجتمع والفاعلين السياسيين في الجزائر.

4.4. الذات المفرنسة: لغة الحياة عندها هي اللغة الفرنسية، وتعيشها واقعا إداريا، إجتماعيا وثقافيا، وهي ترى بأن اللغة الفرنسية يجب أن تبقى في المجتمع كوسيلة للتعامل والتعلم والبحث والعمل،

ولذلك فهي تعارض قانون التعريب، وتطالب بقانون التمزيغ، أي القانون الذي يعمم استعمال اللّغة الأمازيغيّة ويرسمها، وهي تريد من وراء ذلك إستخدام الأمازيغية كورقة ضغط للحد من انتشار التعريب الذي سيضيق الخناق على اللّغة الفرنسية وفي هذا السياق يقول أحد الكتاب الجزائريين المتحمسين للغة الفرنسيّة وثقافتها وهو " كاتب ياسين " : « إن اللغة الفرنسية هي عبارة عن غنيمة ثقافية كسبتها تلك المجتمعات من المستعمر الفرنسي، وينبغي إذن المحافظة عليها ».(الودغيري، 2000، صفحة 142)

إن معنى الغنيمة في لغة الضاد هي الفوز بالشيء دون مشقة، ومن ثم فإن " كاتب ياسين " وغيره من المثقفين والمتعلمين المغاربيين المتشبعين بالتكوين اللغوي والثقافي الفرنسي نادوا بضرورة الحفاظ وصون الموروث اللغوي الثقافي الفرنسي بين أغلبية سكان أقطار المغرب العربي التي تعرضت للإستعمار الفرنسي وهي الجزائر، تونس، المغرب وموريتانيا.

إن التيار الفرنكفوني يُحمِّل المدرسة المعربة التطرف والانحراف الذي يحدث في المجتمع، إذ أنه ربط التخلف وضعف المستوى بالتعريب، والعنف والتطرف بالإسلام.

ومن جهة أخرى يرى التيار الفرنكفوني بأن التعريب هو عائق في ترقية الأمازيغية، وهذا الموقف الرافض لقانون التعريب يلتقي فيه زعماء الأفافاس والأرسيدي، لأنهم ينظرون إليه على أنه نوع من الإقصاء اللّغوي والثّقافي، وبذلك فهم يرون بأن اللّغة العربيّة لا يمكنها أن تتطور على حساب اللّغات الأخرى.

يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن اللّغة الفرنسية هي وسيلة لتحقيق النهضة العلمية والاقتصادية، وبالتالي لابد من إدراجها في كل مراحل التّعليم، وفي المقابل يعتقد هؤلاء بأن تقديس والتمسك بالخصوصيات الثقافية بما فيها اللغة العربية، يعتبر شكلا من أشكال الانغلاق على الذات والعالم، لاسيما في عصر العولمة التي تفرض انفتاحا على الثقافات الأخرى (فضيل، 2013، صفحة 42).

ولذلك يدعو بعض أنصار هذه النزعة أمثال فؤاد لعروسي إلى تحالف فرنكفوني -أمازيغي ضد ما يسميه الأيديولوجيا العربية-الإسلامية.

لقد لعب المستعمر الفرنسي عبر التاريخ على بعث المسألة البربرية منذ 1944، وأعاد إحياءها بتأسيس الأكاديمية البربرية في باريس عام 1967، وكانت الغايات من وراء ذلك هو تحقيق ما يلي:

1. الحيلولة دون تحقيق الانسجام الثقافي في الجزائر؛
2. زعزعة مقومات الوحدة الوطنية عبر ابتداع لغة ثانية للمجتمع، والضغط على الدولة لإيقاف سياسة التعريب.
3. " لبننة الجزائر" (عبد الله، 1995، صفحة 36).

وقد أسهم التيار الفرنكفوني في تأجيج هذه المشكلة، والتي له فيها مصلحة، وفي هذا السياق يقول "الودغيري": «أليست الفرنسية إذن هي المستفيد الوحيد من غياب العربية في المغرب أو التقليص من

وجودها ؟ أليس من الأفضل للغة الأمازيغية أن تقف في خندق واحد مع العربية لمجابهة الافتراس اللغوي الأجنبي الذي تتعرضان له معا، بدل الوقوف بجانب الحركة الفرنكوفونية المهددة لهما معا» (الودغيري، 2000 صفحة 145).

5. خاتمة: إن دراسة تاريخ البنية الثقافية الجزائرية، وإبراز منطلقات الذوات الثّقافيّة الجزائريّة مكنت الوصول الى جملة النتائج والاستنتاجات والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إن عامل التباينات الثقافية هو متغير أساسي في بحث أزمة الهويات، وأن الدولة كلما اتجهت للسيطرة عليه، فإنه قد يؤدي إلى اختلالات اجتماعية واقتصادية ما بين الأكثرية والأقليات المتباينة عنها ثقافيا؛
- عرفت الجزائر عبر تاريخها الطويل مشاكل سياسية كبيرة، ولكنها لم تعرف يوما مشكلة ثقافية بمضمون عرقي، حتى بعد غزو الاحتلال الفرنسي، الذي شن حربا حضارية إلى جانب الحرب العسكرية لضرب العلاقة بين العربية والدين الاسلامي اللذين يمثلان محور الهوية، فأوجد الصراع بين العربية والأمازيغية والعامية لصالح اللغة الفرنسية؛
- إن المطالب الأمازيغية الثقافية في الجزائر تخفي وراءها مطالب أخرى سياسية واقتصادية، ومن هنا يمكن القول بأن اللغة لا تتحول إلى صراع لغوي إلا عندما ترتبط برهانات أخرى اقتصادية، اجتماعية وسياسية ومن هنا كان لا بد من الاهتمام بتنمية المناطق الأمازيغية، ودمجها في الحركة الاقتصادية والإجتماعية للبلاد؛
- لابد من احترام اللّهجات والثقافات المحلية في إطار مراعاة قضية التنوع الإنساني والثقافي بما لا يشكل تهديدا للهوية الوطنية والتماسك والوحدة، وعلى هذا الأساس لا يجوز الوقوف ضد مسعى ترقية الأمازيغية، ولا ينبغي كذلك وضع اللغة العربية الفصحى في مواجهة ضد الأمازيغية، ولا ضد العامية، لأن ذلك يهدد الأمن المجتمعي، ويخدم في المقابل اللغات الأجنبية ومخططات القوى الإستعمارية التقليدية؛
- ما ينبغي التأكيد عليه في النهاية هو أن الانتماء الإسلامي والعربي والمحلي (الأمازيغي) لا يعني الانغلاق على الذات، كما أن التعريب لا يلغي الانفتاح على حضارات العصر وثقافته، كما لا يكون عائقا أمام تعلم اللغات الأجنبية، التي لا تطغى على اللغة الوطنية ولا تنافسها على موقعها؛
- وفي نهاية هذه الدراسة يوصي الباحث بضرورة المواءمة بين الوحدة السياسية والتنوع الثقافي في الجزائر، والتركيز على الاندماج المؤسساتي الذي يقوم على الاندماج في مؤسسات مشتركة تعمل على أساس اللغة المشتركة دون اعتبارات العادات والتقاليد والعرق، والسماح للذوات الثقافية بالحفاظ على هويتها في إطار الوحدة الوطنية.

6. قائمة المراجع:

1. فضيل دليو وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (بيروت، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية 2002)، صفحة 202

2. جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954- 1962)، (الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة، 1979)، ص79.

3. عبد القادر فضيل، اللغة ومعركة الهوية في الجزائر، (الطبعة الأولى، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع 2013)، الصفحة 76.

4. عبد القادر فضيل، اللّغة ومعركة الهوية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، الصفحة 76.

5. أحميدة عياشي، الحركة الإسلامية في الجزائر: الجذور، الرموز، المسار، (الدار البيضاء، المغرب النجاح الجديدة، 1993)، الصفحة 46.

6. فضيل دليو وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مرجع سابق ذكره، صفحة 211.

7. عز الدين مناصرة، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب: إشكاليّة التعدديّة اللّغوية، (مصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999)، الصفحة 54.

8. عمر بن قينة، المشكلة الثقافية في الجزائر: التفاعلات والنتائج، (الطبعة العاشرة، عمان الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2000)، صفحة 87.

9. Nadir Marouf, " l'Algérie pluri-culturelle : droit à la différence et différence du droit", NAQD, 1993/2 N° 5, p. 14.

10. عبد القادر فضيل، اللغة ومعركة التنويه في الجزائر، مرجع سبق ذكره، الصفحة 42

11. حسن عبد الله، الأقليات في الواقع العربي: الاندماج والتجزءة، (دمشق، سوريا: دار مشرق-مفرب 1995)، ص36.

12. عبد العالي الودغيري، اللّغة والدّين والهويّة، (المغرب: الدار البيضاء: النجاح الجديدة، 2000) ص145.

13. يوجينا سيابيرا، التنوع الثقافي والاعلام العالمي، ترجمة: احمد المغربي، (الطبعة الاولى، القاهرة مصر دار الفجر للنشر والتوزيع،2012)، الصفحة 32.

14. Gunther Dietz," Keyword: Cultural diversity ", Zeitschrift für Erziehungswissenschaft, March 2007, p.7

15. حسام الدين علي مجيد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، جدلية الاندماج والتنوع (بيروت، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010)، الصفحة 13.

16. العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، (سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999) ص50، ص51.

17. إلياس بلكا؛ محمد حراز، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي: المغرب نموذجا، (ط01 الإمارات العربية المتحدة، 2014)، ص125.

18. كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر: اهدافها وحدودها 1830-1962 ترجمة: نذير طيار (الطبعة الاولى، دار الكتابات جديدة للنشر الالكتروني، 2016)، الصفحة 218.

19. اسعد السحمراني، ويلات العولمة على الدين واللّغة والثقافة، (الطبعة الاولى، بيروت، لبنان: دار النفاس، 2002)، الصفحة 92.